

تحقيق

رضوان عقيل

ثمانية أشهر والبرلمان ينتظر الحكومة
اللجان أنقذت مؤتمر سيدر والمنظومة النفطية

تجمع الكتل النيابية على النشاط الذي دب في البرلمان في الأشهر الستة الأولى من دورة 2018 حيث يشارك النواب في مختلف اللجان، بعدما دخلوا في ورشة مفتوحة على أمل المساهمة في حصيلة تكون عند طموح اللبنانيين. يعملون في ظل عدم وجود حكومة، لكنهم لن يقبلوا على مختلف تلاوينهم تعطيل المؤسسة التشريعية الأم في البلاد



الهيئة العمومية للمجلس مجتمع برئاسة الرئيس نبيه بري.

مثل إعادة النظر في قانون التجارة البرية الذي يراجع من اساسه. عوضت اللجان والمشاريع التي ناقشتها غياب مشهد اجتماع النواب في القاعة العامة في جلسات عامة وتشريعية سوى مرتين. في السابق كان النواب يتعاطون مع هذه المواضيع المطروحة على بساط لجانهم باهتمام. لكن من الملاحظ انهم يناقشونها اليوم بجدية اكثر في مرحلة جديدة تواب مجموعة من الاصلاحات المطلوبة لمواكبة مؤتمر سيدر، من خلال تحديث بعض القوانين لتنفيذ مندرجاته، والاستفادة منها ولتأخذ طريقها الى التطبيق.

ادى اقرار بعض القوانين المتعلقة بالمؤتمر الى حمايته، حيث لن يتم تحصينه الا من خلال وجود الحكومة، وهو ليس عبارة عن مبلغ نقدي لـ 11 مليار دولار اميركي فحسب وضعت في البنوك لتسحبها الدولة بموجب شيكات مصرفية، بل ثمة آليات تشريعية وتنفيذية بالتعاون بين القطاعين العام والخاص ليتم تنفيذها على الارض. ويحرص البرلمان من مختلف كتله على مواكبة كل هذه التفاصيل جراء الكابوس الاقتصادي الذي يهدد البلد، حيث لا يغيب هذا الموضوع عن السنة النواب في اطلالاتهم في ساحة النجمة.

حمل سيدر في الاصل مجموعة من الوعود من دول ومؤسسات، ويحتاج تطبيقه الى وجود لجان مختصة بعد تأليف الحكومة. وهياً المجلس جملة من القوانين والتشريعات واقرها من اجل مواكبة الوعود الدولية لدعم لبنان. ولو تقاعس عن اتمام هذه التشريعات لأصبح المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي ترعاه باريس

ويوافقه الرأي نفسه رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان. يحلو لنائب رئيس المجلس ايلي الفرزلي ان يذكر بقوله "الامن العام" انه عندما زارت هيئة مكتب المجلس رئيس الجمهورية ميشال عون سمع من بري انه "سيتم تحويل هذه الدورة خلايا تشريعية ناشطة وفاعلة. وهذا ما حصل بالفعل ولو كانت الحكومة موجودة لحققنا الكثير. جميع النواب يعملون ومن دون اي تقصير في الواجبات المطلوبة منهم. هؤلاء هم ابناي ولم نشهد لهم مثيلا بعد الطائف".

من شدة حماسة اللجان لعقد جلساتها، يواجه بعضها مشكلة في تحديد اوقات اجتماعاتها، نتيجة كثرة المشاريع والقوانين والاقتراحات التي تدرسها بغية اعداد القوانين المطلوبة، اضافة الى العمل على تطويرها ومناقشة الاتفاقات الدولية

استطاع المجلس الحالي بعد انتخابه في ايار الفائت، وانتظام سيرورة عمله، ان يعيد اطلاق وتيرة اعمال التشريع بعد اكمال هيئة مكتبه ولجانه النيابية الـ 16. يعمل على شكل خلايا نحل متنقلة في القاعات والمكاتب في مشهد يذكر رئيسه، الرئيس نبيه بري بانتاجية دورة 1992 اول مجلس بعد دورة 1972.

واذا كان النواب الجدد ولاسيما الشباب منهم يحتاجون الى اكتساب الخبرات وتراكمها ليدخلوا في مراس عالم التشريع، فهم يريدون اثبات انفسهم امام ناخبينهم اولا ونيل رضى رؤساء احزابهم.

لا يتوانى نواب قدامى انتخبوا على مدار ست دورات متتالية بعد اتفاق الطائف عن الاعلان ان مجلس اليوم يشهد انتاجية لا بأس بها بحسب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب ياسين جابر،

2019

فقدان الدور الرقابي
للمجلس في ظل حكومة
تصرف الاعمال

نائب مخضرم بـ"الميتة"، لأن لا قدرة عند النواب على الاقدام على محاسبة وزير مستقيل وجلبه الى المجلس واستجوابه لسحب الثقة منه. رغم ذلك استطاع المجلس فعل ما يقدر عليه في مثل هذه الظروف، وتجاوز النواب عقبات عدة كي يستمر تنفيذ المهمات والواجبات التشريعية المطلوبة منه.

عمل البرلمان خلال هذه الاشهر القليلة على قطع شوط كبير في تحضير المنظومة النفطية في اللجان النيابية. تم وضع الصندوق السيادي على السكة الصحيحة، ورسم خريطة طريق تعاطي مع الشركات النفطية لا تزال تحتاج الى توفر زخم اكبر، وان كان عدم تأليف حكومة الى اليوم يضعف لبنان في مقاربة تعاطيه مع هذا الملف. من جهة اخرى نجح النواب في تجنب مناقشات اللجان مواضيع الخلافات الدائرة حول الحكومة وعملية توزيع الحصص والمقاعد. وابتعدوا من مسلسل اطلاق التهم المتبادلة بالتعطيل، وتجنب اعضاء اللجان قدر الامكان الدخول في زوارب السياسة اليومية، اقله في اثناء التمام للجلسات.

يبقى اكثر ما يلمسونه هو خطورة الوضعين المالي والاقتصادي.

في غضون ذلك اضاف الفرزلي بصمة خاصة على وتيرة عمل اللجان المشتركة التي تجتمع كل خميس من دون انقطاع، مستفيدا من تجربته النيابية والثقة التي نالها من رئيس المجلس. يعطي الوقت المطلوب لهذه الجلسات التي تسبق اجتماع الهيئة العامة، ويؤمن لها النواب النصاب المطلوب. وهي تناقش المشاريع التي تحتاج الى مشاركة اكثر من ثلاث لجان في حضور قلة من الوزراء الذين يحضرون، ويشاركون في درس المشاريع والقوانين المطروحة اكثر.

يبقى ما تعاني منه اللجان منفردة واللجان المشتركة هو عدم وجود حكومة فعلية الامر الذي ينعكس سلبا على اعمال البرلمان وانتاجيته لعدم انتظام الجلسات التشريعية.



اللجان النيابية المشتركة برئاسة نائب رئيس المجلس ايلي فرزلي.

والامراض المزمنة. لم تغب قضية المفقودين والمخفيين في الحرب عن متابعات الكتل. بعد طول انتظار جرى اقرار اقتراح " قانون المفقودين قسرا" بعد نقاش مطول انتهى الى تحقيق هذه الخطوة التي طال انتظارها حيال الوفاء للعائلات اللبنانية الموجهة والتي لا تزال تتعذب الى اليوم جراء كابوس اعوام الحرب.

يتحدث النواب عن طموحاتهم وما يريدون ان يحدثوه في جدار جبل من الازمات والملفات المتراكمة منذ اعوام عدة. وهم يعتبرون ان توفير العلاج لها يتطلب وقتا طويلا مع وجود مشاريع عدة تحتاج للمناقشة والمتابعة، لاسيما ان المرحلة الحالية تتطلب جهودا كبيرة. ويمارس المجلس دوره التشريعي المطلوب لكنه لا ينفى انعدام دوره الرقابي لاسيما في ظل حكومة تصريف اعمال التي يصفها

مهتدا، وربما تؤدي الامور والاستمرار في الخلافات المفتوحة بين الاقراء وعدم تأليف الحكومة الى حرمان لبنان الاستفادة من هذا الدعم المالي. وكان المجلس قد نفذ التشريعات الاساسية المطلوبة في الشق المالي والبطاقة الصحية، اضافة الى القوانين التي صدرت مثل حق الوصول الى المعلومات وحماية

كاشفي الفساد وتعديل قانون التجارة، فضلا عن القانون المتعلق بالصناديق الخاصة بالاستثمار والوساطة القضائية. من حصيلة التشريعات المصادقة على اتفاقات مهمة واساسية مثل القوانين التي تتعلق بالقطاع الصحي والبنك الدولي والصناديق العربية التي تؤمن اطلاق مشاريع للطرق والتربية وقطاعات اخرى.

ورغم الفراغ الحكومي القائم، تمكن البرلمان من ان يؤكد ان المؤسسات الدستورية تستطيع ان تستمر في العمل وفق قاعدة الفصل بين السلطات، وانه ولا يجوز تعطيل مؤسسات الدولة كلها، ولا يتوقف عمل اي منها اذا تعطلت واحدة منها. كذلك ركز نواب كثيرون في الاوراق الواردة على قضايا تدخل في صميم الحياة المعيشية للمواطنين، مثل ضرورة استمرار وزارة الصحة في تأمين ادوية السرطان